الفروق الأيكولوجية ودورها فى نشأة الضغوط النفسية لدى المتقاضين بمحاكم الأسرة فى قضايا الأحوال الشخصية

دراسة مقارنة لبيئتين متباينتين

مقدمة من الباحث

أحمد هارون محمد أحمد الشريف

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

فى العلوم البيئية

تحت إشراف

الأستاذة الدكتورة

سوسن إسماعيل عبد الهادى

أستاذ علم النفس

كلية البنات جامعة عين شمس

المستشار الدكتور

عُمر الشَريف على

مُساعد وزير العدل سابقاً

لشئون التشريع

قسم العلوم الانسانية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٦م

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم "الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله" (الأعراف، ٤٣)؛ عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ "من لم يشكر الناس لا يشكر الله" (محمد الترمزي، ب.ت، ٣٣٩)؛ وقال رسول الله ﷺ أخبرني جبريل عليه السلام أنه إذا جاء يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين، يقول الله لعبده: عبدي شكرت فلاناً على ما كان منه إليك، فيقول لا يارب شكرتك لأن النعمة كانت منك، قال: فيقول الله ما شكرتني إذ لم تشكر من أديت لك النعمة على يديه (أبو بكر البيهقي، ١٤١٠هـ، ٥٢٢).

من هذا المنطلق.. أتوجه بخالص الشكر والتقدير، والإعتراف بالفضل والعرفان لكل من وجه لي يد العون في إعداد هذه الرسالة العلمية، وكل من تعاون معي وشجعني ولو بإبتسامة صادقة.. وأول من أتوجه إليها بالشكر وأدعوا لها بالرحمة والمغفرة هي أستاذتي **الأستاذة الدكتورة/ سوسن عبد الهادي**، التي لم تجنى ثمار إشرافها على تلك الرسالة لوفاتها خلال مرحلة إعدادها، كانت نِعم المشرف والأستاذ، لم أرى منها إلا كل إحترام وتقدير، ولم أجد فيها إلا كل سماحة وود، ولم ألقى منها إلا كل دعم وجِد.. فأسأل الله العظيم أن يرحمها رحمة واسعة يبدلها فيها داراً خيراً من دارها وأهلاً خيراً من هلها، وألا يحرمني أجرها ولا يفتني بعدها وأن يغفر لي ولها.. ربي آمين.

وثاني من أتوجه إليه بالشكر والتقدير والإعتراف بالفضل والجميل، هو أستاذي الراقي في شخصه، الغزير في عمله، الغزير في نفسه، المتواضع في معاملته، الحريص على نفع تلامذته، البسيط عند إبداء رأيه، العميق في إظهار فلسفته، الجليل من رصيد علمه، الكبير من تراث عمله، الحنون عند عرض ملاحظته، والمحايد حين إبراز مخالفته لأراء من حوله..أستاذي الراقي حقاً علماً وعملاً وخلقاً **الأستاذ الدكتور/ قدري حفني**.. الأب الشرعي لعلم النفس السياسي بمصر والعالم العربي، والرجل الذي تمثلت فيه صفات الرجولة من مسئولية ورعاية وإهتمام لكل من حوله، والعّالِم الذي تمثلت فيه خِصال العلم من تواضع وجِد وإختلاف وإحتراف وبساطة وعمق، والأستاذ الذي تمثلت فيه كل معاني الإنسانية من شمول لتلامذته وإهتمام بهم ورعاية لهم ومساندتهم ودعمهم والنهوض بهم وبذل الكثير من الوقت والجهد لأجلهم، فهو الأب بكل ما تحمل معاني الأبوة من عطف ولين وحزم ويقين بمصلحة أبنائه ورواده ومرديه.. شكراً إستاذي الجليل ومُعلمي الجميل على وقتك وجهدك وجميل سعيك لمناقشة هذه الرسالة، والله أسأل أن يمد في عمرك وأن يبارك فيه لتظل لنا نوراً في محراب العلم والعمل، ربي آمين.

وأما ثالث من أتوجه إليه بالشكر والتقدير.. هو أستاذي ومشرف على هذه الرسالة صاحب الأخلاق الراقية والتواضع الجم والعلم الواسع **معالي المستشار الأستاذ الدكتور/ عمر الشريف**.. والذي لم يكن لي مشرفاً وأستاذاً وحسب، بل مَثَّل لي معانٍ أعمق من ذلك بكثير، فهو بمثابة الأب الشرعي للتشريع بمصر،

والذي جمع كثير من خيوط التشريع المتناثرة في بوتقة واحدة إبان فترة قيادته لإدارة التشريع بوزارة العدل المصرية.. فأصبح على يديه للتشريع حِصن يحميه وجمع يلم شتات أمره وعلم يسعى المتخصصين للإلمام بأركانه وأبعاده من كل إدارة تجمع بين قوة المعلومة العلمية ومهارة عرضها بحرفية شديدة وفن إيصالها لغير القانونين ببساطة قبل إيصالها لأهل القانون ببراعة.. كُنت أسعد غاية السعادة وأنا ألجأ لأستاذي إبان تلك الفترة، فأجده رغم شدة مشاغله يُحسن إستقبالي في مكتبه ويغمرني بأخلاقه وإهتمامه لأنهل من علمه الراقي وأخلاقه الراقية.. فلم يبخل عليّ بوقتٍ ولا جهد.. ولم يغلق أمامي يوماً باباً ولا يرد لي طلب يخدم هذا البحث..

كما أكرمني بإشرافه على أحد مؤلفاتي وهو كتاب "السلوك الإجرامي رؤية نفسية" والذي شهد إقبالاً كثيراً من المتخصصين لإقتناءه لا أظن لشيء أهم من تقديم أستاذي له وإهتمامه بي وبه..

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير، إلي أستاذي الجليل وأحد شيوخ القضاء ومُعلميه، وصاحب مدرسة متميزة وفريدة فيه.. **معالي المستشار الأستاذ الدكتور/ فتحي المصري**.. والذي كان له عظيم الأثر في تخريج أجيال وأجيال من القضاة والخبراء والمتخصصين إبان فترة توليه قيادة ومركز الدراسات القضائية، من قبل ذلك بكثير.. فمن كثير من شيوخ القضاة.. وجدتك إستاذي الجليل متواضعاً تواضع العلماء، وزاهداً زُهد الصالحين والأنقياء، وراهباً في كنف العلم ومحراب الفهم.. فكنت لي ولكثير غيري أستاذاً راقياً وأباً حنوناً شملتني –وكثير غيري– برعايتك وإهتمامك فور تقدمي إليك طالباً مناقشتك لهذه الرسالة المتواضعة، فكنت نِعم الأستاذ والمناقش أفدتني وكل من حضر المناقشة بعلمك الغزير ونقاشك المُمتع وأسلوبك العلمي الشيّق الراقي.. فأشكرك أستاذي الجميل وشيخ القضاء الجليل على حضورك ومشاركتك ومناقشتك وشمولك لي بالإهتمام وما علمتني إياه وأفدتني به.. فالله أسأل أن يوسع في كرمك ويبارك في عمرك وعلمك رافعاً أكثر قدرك، ومُعلياً أكثر شأنك.. ربي آمين.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير، والإعتراف بالفضل الجميل، إلي صاحب الأخلاق العالية، والعلم الواسع، والحضور المتميز، ورائد علم النفس البيئي ومؤسس مدرسته في مصر والعالم العربي، إلي **سيادة الأستاذ الدكتور/ أحمد العتيق**.. ذلك العالم الجليل الذي شهد علم النفس البيئي على يديه مولده في مصر ونموه في كافة أرجاء العالم العربي، فكان صاحب مدرسة فريدة في العلم والفهم، تخرج من تحت يديه أجيالاً وأجيال من الباحثين والدارسين شملهم جميعاً–وأنا منهم– بشخصيته المتواضعة وعلمه الواسع وأخلاقه الراقية وبشاشته المعهودة في الإستقبال والنقاش وإبداء الملاحظات والتوصيات..

فكل الشكر لك أستاذي الجليل على ما أكرمتني به من إستقبال حَسن، وما علمتني إياه من علم أحسن، وما لاقيته منك من أخلاق وأكثر حُسناً.. وكل الشكر على حضورك الذي شَرّف المناقشة، ومناقشتك التي فادت كل من حضر – ومعلوماتك التي يتوقَ كل من سمعك أو قرأ لك إلي الإستنارة منها والإستماع إليها

وإلي الإستمتاع بها.. فخالص الشكر والتقدير أستاذي الكريم ما أكرمتني به وعلمتني إياه وفهمتني فيه.. أسأل الله أن يجعله في موازين أعمالك إلي يوم الدين.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي السادة القضاة رؤساء محكمتي الأسرة اللتين أُجريت بها الرسالة على عينة المتقاضين لديهما، والشكر موصول للمتقاضين أنفسهم على إشتراكهم في البحث وتعاونهم فيه.

أخيراً –وليس آخراً– أشكر أفراد أسرتي الذين ساندوني ودعموني خلال فترة إعداد الرسالة، موفرين لي مناخاً هادئاً للتعلم والتفهم، وحافزاً قوياً للتقدم والترقي.

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلي إلقاء الضوء علي الفروق الايكولوجية ودورها في نشأة الضغوط النفسية لدي المتقاضين بمحاكم الأسرة في قضايا الأحوال الشخصية ونظراً لتعدد المشكلات التي تتعرض لها الأسرة

ونظراً لأن المجتمع المصري مثله في ذلك مثل المجتمعات العربية عامة، مر بالعديد من التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية ومازال، أثرت على نظمه على اختلاف أنواعها ومستوياتها، فإن الكيان الأسري تأثر هو الآخر بهذه التغيرات، كما تأثرت غيره من النظم، والتي فرضت على الأسرة مجموعة من القيود والمعوقات التي منعتها من القيام بوظائفها، فضلاً عن شيوع وانتشار أنماط كثرة من النزاعات والخلافات الأسرية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلي تهديد هذا الكيان بالتصدع والتفكك، وما قد ينتج عنه مشكلات إجتماعية وتعليمية ونفسية قد تؤثر سلباً على تقدم المجتمع ورقيه.

من أجل ذلك كان الإهتمام بالأسرة والمشكلات التي قد تعترضها وبخاصة النزاعات الأسرية ومسائل الأحوال الشخصية، والتي كان على آثرها إنشاء جمعيات للإرشاد الأسري وأقسام للإصلاح الأسري بالمحاكم الشرعية، متخصصة في الفصل في مسائل النزاعات الأسرية والأحوال الشخصية، ولم يكن هذا الإهتمام إلا ترجمة وتتويجاً لسلسلة من الإهتمامات المتعددة بالأسرة.

فقد تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين شدة الأحداث الضاغطة وبين زيادة معدل الإستجابات التوافقية وزيادة معدل الأعراض المرضية، لتتغافل هذه الدراسات عن دور الفروق الايكولوجية ذات الصلة بنشأة هذه الضغوط النفسية لدى الأفراد والتي تحكم طبيعتها ومداها، فالضغوط النفسية الواقعة على قاطني المناطق الراقية تختلف عن تلك الواقعة على قاطني المناطق الشعبية.

فالضغوط المتباينة ايكولوجيا من بيئة لأخرى والتي آلت بالمتقاضين لقاعة المحكمة، مختلفين فيما بينهم في الطبيعة الايكولوجية لهذه الضغوط، فالضغوط النفسية والبيئية التي دفعت متقاضي محكمة مصر الجديدة للتقاضي تختلف ايكولوجيا عن تلك الضغوط التي دفعت متقاضي محكمة السيدة زينب للتقاضي،

وتكونت عينة الدراسة للعينة (٢٣٥) من الإناث المتقاضيات، بمحكمتي الأسرة (السيدة زينب) ومحكمة الأسرة (مصر الجديدة) وهم الذين ستجرى على بيانتهم التحليلات الأساسية وفقاً للتصميم المنهجي لهذه الدراسة.

واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي الإرتباطي حيث أنه يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة الحالية وطريقة إختبار فروضها والتحقق من صحتها وذلك لوصف العلاقة بين الفروق الايكولوجية ودورها في نشأة الضغوط النفسية لدي المتقاضين بمحاكم الأسرة في قضايا الأحوال الشخصية.

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها أن هناك وجود فروق دالة إحصائياً بين متقاضين محكمة الأسرة بالسيدة زينب ومتقاضين محكمة الأسرة بمصر الجديدة في كل من (السن، العمل، مستوي الدخل، مستوي التعليم، البعد الإجتماعي، البعد النفسي، البعد الإقتصادي، البعد الجنسي، البعد الأخلاقي، وإجمالي الأبعاد).

أن هناك وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين السن وإجمالي الأبعاد (البعد الإقتصادي، البعد النفسي، البعد الإجتماعي، البعد الجنسي، البعد الأخلاقي).

أن هناك وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوي التعليم وإجمالي الأبعاد (البعد الإقتصادي، البعد النفسي، البعد الإجتماعي، البعد الجنسي، البعد الأخلاقي).

أوضحت النتائج أن هناك وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوي الدخل وإجمالي الأبعاد (البعد الإقتصادي، البعد النفسي، البعد الإجتماعي، البعد الجنسي، البعد الأخلاقي).

ملخص الدراسة

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أطلق الكثيرمن المنظرين على عصرنا الحالي عصر القلق والاكتئاب نظراً لانتشار العديد من الضغوط النفسية فيه، لذلك فإن دراسة الضغوط وتأثيرها على صحة الإنسان النفسية والعقلية والجسمية أصبح أمراً يمثل اهتمام العديد من العلماء والباحثين فى هذا العصر، وترجع أهمية ذلك لتعدد الضغوط التي تقع على الأفراد بتعدد المحيط الأيكولوجى لكل منهم.

وبهذا يعتبر عدم التوافق النفسي هو السبيل الأول لنمو المخاطر الصحية والذى من خلاله تؤثر البيئات المحيطة فى الناس من خلال تعرضهم للضغوط المزمنة بشكل فارق، فتؤثر هذه الضغوط المزمنة تأثيراً تراكمياً على حياة الانسان (أحمد عكاشة، ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التى تناولت الضغوط المؤثرة على الانسان وعلاقتها بمدى توافقه النفسى والإجتماعي وحتى البيئى، إلا أنه مازال هناك من القصور فى هذه الدراسات ماجعل فئات كاملة وبيئات رئيسية تعتبر الضغوط فيها محور رئيسى من محاور تشكيلها لم يتم دراستها حتى الآن من هذه الفئات فئة المتقاضين بمحكمة الأسرة؛ ونقصد بمحكمة الأسرة قاعة المحكمة ذاتها وليست مكاتب تسوية المنازعات الأسرية كما جرى فى العديد من الدراسات، فتعتبر قاعة المحكمة هى البيئة الحاضنة لموقف التقاضى، ذلك الذى لجأ إليه المتقاضين بعد فشل مساعى الصلح بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية الملحقة بالمحكمة.

تلك الفئة (المتقاضين) التى لم يتم تناولها كعينة للدراسة تناقش الضغوط التى دفعت بهم للتقاضي بالمحكمة، وتوضيح الفروق الأيكولوجية ذات الصلة بنشأة هذه الضغوط والتى تحكم طبيعتها ومداها من بيئة إلى أخرى.

وعلى هذا فالضغوط النفسية التى دفعت بالمتقاضين للتقاضي بمحكمة الأسرة، وكذا الفروق الأيكولوجية ودورها في نشأة هذه الضغوط لدى المتقاضين –ذكوراً وإناثاً– ومدى تأثير هذه الفروق الايكولوجية على المتقاضين نفسياً، إجتماعيا، ثقافياً، وإقتصاديا، وطبيعة إدراك المتقاضين لموقف التقاضي وفقاً لهذه الفروق الايكولوجية المتباينة من متقاضي محكمة في بيئة ما إلى محكمة ثانية في بيئة أخرى، كل ذلك يحتاج إلى دراسة متفحصة لتحديد ماهية ومدى هذه الضغوط النفسية ودور الفروق الايكولوجية في نشأتها والتحكم في طبيعتها ومداها، وتداعيات هذه الفروق الايكولوجية على المتقاضين بمحاكم الأسرة في البيئات المختلفة.

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات التالية:ـ

١- هل توجد فروق بين متقاضين محكمتي السيدة زينب ومصر الجديدة لشئون الأسرة، في المتغيرات الديموجرافية محل الدراسة (السن- طبيعة العمل- مستوى التعليم- مستوى الدخل، طبيعة التقاضي)؟

٢- هل توجد فروق بين متقاضين محكمتي السيدة زينب ومصر الجديدة لشئون الأسرة، على مقياس الضغوط النفسبيئية (في الأبعاد الفرعية الخمسة والدرجة الكلية للمقياس)؟

٣- ما هى طبيعة العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية (السن، طبيعة العمل، مستوى الدخل، مستوى التعليم، طبيعة التقاضي) لعينة المتقاضين بمحكمة السيدة زينب لشئون الأسرة، والدرجة الكلية لمقياس الضغوط النفسبيئية؟

٤- ما هى طبيعة العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية (السن، طبيعة العمل، مستوى الدخل، مستوى التعليم، طبيعة التقاضي) لعينة المتقاضين بمحكمة مصر الجديدة لشئون الأسرة، والدرجة الكلية لمقياس الضغوط النفسبيئية؟

أَهمّيــة الدراسَــة:

تتجلى أهمية الدراسة الراهنة فى مستويين أساسيين:-

أ- الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة الحالية فى كونها تقوم بفحص ودراسة فئة مهمة من فئات المجتمع وهى (المتقاضين) أغفلت الدراسات تناولها بالبحث، إما لالتباس الأمر على الباحثين بحدوث خلط بين نزاعات مكاتب تسوية المنازعات الأسرية وبين التقاضى بمحكمة الأسرة، وإما لعدم توافر إمكانية بحث هذه الفئة.

ب- الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية فى إلقائها الضوء على الضغوط النفسية التى تدفع المتقاضين للتقاضي بمحكمة الأسرة ودور الفروق الأيكولوجية في نشأة هذه الضغوط وطبيعتها ومداها، الأمر الذى لم يتم تناوله من قبل فى أيٍ من الدراسات التى زعمت أنها أجريت على محكمة الأسرة، والذى يفيد فى تحديد الفروق الأيكولوجية والضغوط النفسية المرتبطة بها لتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها، ذلك من جانب، ومن جانب آخر إتاحة الفرصة للباحثين فيما بعد من إجراء مقترحات لبرامج وقائية، إرشادية، وعلاجية لتلك الضغوط في ظل هذه الفروق الأيكولوجية.

أهــداف الدراســَـة:

هذه دراسة وصفية تهدف إلى دراسة الفروق الأيكولوجية طبيعتها ومداها، ودورها في نشأة الضغوط النفسية التى دفعت المتقاضين للتقاضي بمحكمة الأسرة، بهدف فحص هذه الفروق الأيكولوجية والضغوط النفسية المرتبطة بها لدى المتقاضين ببيئتين متباينتين من محاكم الأسرة وهما محكمتي السيدة زينب ومصر الجديدة لشئون الأسرة، وإنعكاس هذه الفروق الأيكولوجية على المتقاضين في إدراكهم لموقف التقاضي وكيفية تعاملهم معه، لامكانية التعرف على هذه الضغوطالنفسية ودور الفروق الأيكولوجية في نشأتها ومن ثم تفسيرها والتنبؤ بها وبالتالى التحكم فيها، من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة الحالية.

عينة الدراسة:

للتحقق من المعالم السيكومترية للأدوات المستخدمة، والتحقق من فروض الدراسة:

بدأت عينة الدراسة الأساسية بعدد (٢٣٥) فرداً من المتقاضين بمحكمتي الأسرة (السيدة زينب ومصر الجديدة) الإناث الاتي طُبقت عليهن أدوات الدراسة، وبعد التطبيق تم استبعاد (٣٥) إستمارة ممن لم يستكملوا الإجابة على بعض البنود أو أحد الأسئلة، وبذلك أصبح العدد النهائي للعينة (٢٠٠) من الإناث المتقاضيات، وهم الذين ستجرى على بيانتهم التحليلات الأساسية وفقاً للتصميم المنهجي لهذه الدراسة

منهج الدراسة:

إستخدم الباحث المنهج الوصفى الإرتباطى حيث أنه يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة الحالية وطريقة إختبار فروضها والتحقق من صحتها، حيث يشير (محمد شفيق، ٢٠٠٥؛ ٩٧) إلى أن "الدراسات الوصفية تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة ودراسة ظروفها المحيطة بها، أى كشف الحقائق الراهنة التى تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها وكشف إرتباطاتها بمتغيرات أخرى بهدف وصف هذه الظاهرة وصفاً دقيقاً شاملاً من كافة جوانبها وفت النظر إلى أبعادها المختلفة".

أدوات الدراسة:

نم إستخدام الأدوات التالية فى الدراسة:

١. إستمارة جمع البيانات (إعداد الباحث).

٢. إختبار الضغوط النفسية لدى المتقاضين بمحاكم الأسرة في قضايا الأحوال الشخصية (إعداد: الباحث).

نتائج الدراسة وتفسيرها:

١- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك وجود فروق دالة إحصائيا بين متقاضين محكمة الأسرة بالسيدة زينب ومتقاضين محكمة الأسرة بمصر الجديدة في كل من (السن، العمل، مستوي الدخل، مستوي التعليم، البعد الإجتماعي، البعد النفسي، البعد الإقتصادي، البعد الجنسي، البعد الأخلاقي، وإجمالي الأبعاد).

٢- أوضحت النتائج أن هناك وجود فروق إحصائية بين متغير السن لمتقاضين محكمة الأسرة بمصر الجديدة بالنسبة لمتقاضين محكمة الأسرة بالسيدة زينب.

٣- أوضحت النتائج أن هناك وجود فروق إحصائية بين متغير مستوي الدخل يكون اعلي لمتقاضين محكمة الأسرة بمصر الجديدة بينما يكون مستوي الدخل اقل لمتقاضين محكمة الأسرة بالسيدة زينب.

٤- أوضحت النتائج أن هناك وجود فروق إحصائية بين متغير مستوي التعليم أيضا كان اعلي لمتقاضين محكمة الأسرة بمصر الجديدة بينما مستوي العليم اقل لمتقاضين محكمة الأسرة بالسيدة زينب.

٥- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك وجود فروق دالة إحصائية في البعد الإجتماعي اعلي لمتقاضين محكمة السيدة زينب بينما هو اقل لمتقاضين محكمة مصر الجديدة.

٦- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك وجود فروق دالة إحصائية في البعد الإقتصادي اعلي لمتقاضين محكمة السيدة زينب بينما هو اقل لمتقاضين محكمة مصر الجديدة.

٧- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك وجود فروق دالة إحصائية في البعد النفسي اعلي لمتقاضين محكمة السيدة زينب بينما هو اقل لمتقاضين محكمة مصر الجديدة.

٨- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك وجود فروق دالة إحصائية في البعد الجنسي اعلي لمتقاضين محكمة مصر الجديدة بينما هو اقل لمتقاضين محكمة السيدة زينب.

٩- أوضحت النتائج أن هناك اختلافات طفيفة بين العد الأخلاقي فكلا من متقاضين محكمة السيدة زينب ومتقاضين محكمة مصر الجديدة بفارق بسيط.

١٠- أوضحت النتائج أن هناك وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين السن وإجمالي الأبعاد (البعد الإقتصادي، البعد النفسي، البعد الإجتماعي، البعد الجنسي، البعد الأخلاقي).

١١- أوضحت النتائج أن هناك وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين طبيعة العمل وإجمالي الأبعاد (البعد الإقتصادي، البعد النفسي، البعد الإجتماعي، البعد الجنسي، البعد الأخلاقي).

١٢- أوضحت النتائج أن هناك وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوي التعليم وإجمالي الأبعاد (البعد الإقتصادي، البعد النفسي، البعد الإجتماعي، البعد الجنسي، البعد الأخلاقي).

١٣- أوضحت النتائج أن هناك وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوي الدخل وإجمالي الأبعاد (البعد الإقتصادي، البعد النفسي، البعد الإجتماعي، البعد الجنسي، البعد الأخلاقي).

توصيات الدراسة :

في ضوء ما تم عرضه في هذه الدراسة من مفاهيم نظرية ونتائج ميدانية توصي هذه الدراسة بما يلي:

١- إيجاد قسم للتوجيه الأسري لإصلاح الأسرة في كل محكمة بهدف حل المشاكل الطارئة بين الزوجين وتقليل نسب الطلاق.

٢- تفعيل دور المؤسسات الإجتماعية والاتحادات النسائية بهدف تنظيم البرامج الإجتماعية التي تخدم الأسرة واستقرارها وضرورة التنسيق بينها.

٣- إعداد وتأهيل متخصصين في المجتمع لمهمة الإصلاح الأسري وخاصة أئمة المساجد والقضاة.

٤- القيام بحملة تثقيف واسعة متعلقة بالنظام الأسري من خلال الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى المؤتمرات والأيام الدراسية والندوات.

٥- عقد دورات للراغبين على الزواج للمساهمة في تأسيس أسرة ناجحة.

٦- إدراج الثقافة الأسرية ضمن المناهج التعليمية.

٧- إنشاء مكتبة صغيرة لكل أسرة تشمل أهم الكتب التي تساهم في رفع المستوى الثقافي للأسرة.

٨- إدراج مواضيع للتربية النسوية في المراحل الثانوية والجامعية لتعزيز الأمومة والطفولة وإدارة الأسرة.

٩- تأسيس وحدات للإرشاد الإجتماعي والنفسي في كل مؤسسات التعليم العالي.

١٠- إلزام الراغبين في الزواج بدورة تدريبية مكثفة في مهارات الاتصال والقيم الأسرية ومشكلات الأسرة وسبل الحد منها.

١١- توجيه خطباء المساجد والدعاة والكنائس بالتوعية بأحكام وقيم الأسرة والزواج والقضايا الأسرية.

١٢- إعطاء القاضي سلطة أوسع وتشريعات مناسبة للحد من المنازعات الأسرية.

١٣- التدريب والتأهيل للقاضي في مجالات الإصلاح الأسري.

١٤ــ- الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص.

١٥- توفير الظروف المناسبة للقائمين بالإصلاح الأسري لبذل الجهد ومحاولات الإصلاح.

١٦-الازدياد من مكاتب التوجيه والإرشاد الأسري باعتبار اللجوء إليها أمراً لازماً قبل اللجوء إلى القضاء عنصر هام من عناصر الحد من المنازعات الأسرية.

١٧-الوقاية خير من العلاج في مسألة الحد من المنازعات الأسرية وذلك من خلال منع حصول الأسباب التي قد تؤدي إلى وجود النزاعات الأسرية.

١٨-ضرورة العمل على إيجاد قانون أحوال شخصية عصري مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية يراعي الظروف والمتغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية للمجتمعات المسلمة.

١٩الدعوة إلى الاجتهاد الجماعي المنضبط بضوابط الشريعة لحل المشكلات والنوازل التي تواجه المجتمع.

٢٠- الازدياد من مكاتب التسوية بمحاكم الأسرة في إعادة الوئام والإصلاح بين الأزواج حفاظاً على الترابط الأسري والإجتماعي. وذلك عن طريق الخبراء النفسيين والقانونيين والإجتماعيين بمكاتب التسوية، الذين يمتلكون خبرة واسعة في التدخل لحل المشاكل التي لا تحتاج إلى لمساع حميدة بين الطرفين ودون الحاجة لإنهاء الحياة الزوجية.

٢١- توجيه المؤسسات الثقافية والإعلامية لأهمية الحد والتوعية لحل المشكلات داخل الأسرة.

٢٢-تفعيل المؤسسات الخيرية للحد من المشكلات لدي المتقاضين.

٢٣-الإهتمام بالمؤسسات الصحية للوقاية من المشكلة.

٢٤- زيادة مؤسسات الإرشاد ألزواجي.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول : مشكلة الدراسة	١
أولاً :مُقدمة.	٢
ثانياً : مشكلة الدراسة.	٢
ثالثاً: أهداف الدراسة.	٣
رابعاً: تساؤلات الدراسة.	٤
خامساً: أهمية الدراسة.	٤
سادساً: مُصطلحات الدراسة.	٥
سابعاً: حدود الدراسة.	٧
الفصل الثاني: الإطار النظري	٨
المحور الأول: الضغوط النفسية: مفهومها، طبيعتها، أسبابها، مصادرها، والنظريات المُفسرة لها.	٩
المحور الثاني: محاكم الأسرة: مفهومها، نشأتها، تشكيلها، طبيعة العمل بها، والتقاضي فيها.	٣٦
المحور الثالث: قضايا الأحوال الشخصية: مفهومها، أنواعها، طبيعة التقاضي فيه، والآثار النفسية المتعلقة بها.	٣٨
المحور الرابع: الفروق الأيكولوجية	٥٤
الفصل الثالث: الدراسات السابقة	٦٤
أولاً: دراسات تناولت الضغوط النفسية.	٦٥
ثانياً: دراسات تناولت المشكلات الأسرية.	٧٢
ثالثاً: دراسات تناولت قضايا الأحوال الشخصية ومحاكم الأسرة.	٧٧
تعقيب عام على الدراسات السابقة.	٨٣
فروض الدراسة.	٨٤
الفصل الرابع: المنهج والإجراءات	٨٦
أولاً: منهج الدراسة.	٨٧

ثانياً: عينة الدراسة.	٨٧
ثالثاً: أدوات الدراسة.	٩٠
رابعاً: إجراءات الدراسة.	٩٦
خامساً: أساليب المعالجة الإحصائية.	٩٦
الفصل الخامس: تفسير ومناقشة النتائـــج	**٩٧**
أولاً: مناقشة نتائج الفرض الأول.	٩٨
ثانياً: مناقشة نتائج الفرض الثاني.	٩٩
ثالثاً: مناقشة نتائج الفرض الثالث.	٩٩
رابعاً: مناقشة نتائج الفرض الرابع.	١٠١
خامساً: مناقشة نتائج الفرض الخامس	١٠٢
سادساً: مناقشة نتائج الفرض السادس.	١١٠
سابعاً: مناقشة نتائج الفرض الســـابع.	١١٤
ثامناً: مناقشة نتائج الفرض الثـــامن.	١١٦
تعقيب عام على نتائج الدراسة وتفسيرها.	١١٧
توصيات الدراسة.	١١٨
قائمة المراجع	١٢١
أولاً : المراجع العربية.	١٢٢
ثانياً: المراجع الأجنبية.	١٣٧
الملاحق	١٤٩

الفصل الأول
مشكلة الدراسة

أولاً: مُـــقـــدمـــــــــة.

ثانياً: مـشكـلـة الـدراســـة.

ثالثاً: مُبررات إجراء الدراسة

رابعاً: أهـــداف الـدراســـة.

خامساً: تساؤلات الـــدراســة

سادساً: أهـمـيـة الـــدراســة.

سابعاً: مُصطلحات الدراسة.

ثامناً: حـــدود الدراســـة.